# ثمـــهريات

## (١) المقـاومة الفلســطينية

### الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

انعقد المجلس الوطني الفلسطينـي في دورتـه الحادية عشرة، مساء يوم السادس من كانون الثاني في مقر الجامعة العربية بالقاهرة ، وأنهى أعماله صباح يوم ١٢ ك ٢ ، وهو بذلك يكون أطول مجلس وطني من حيث الايام التي استغرقها . وقد كانت هذه الدورة دورة عادية ، ولكنها كانت في الوقت نفســه تنفيـذا لقـرار المجلـس الوطنـي ( التاسع الاستثنائي ) الذي انعقد في نيسـان ١٩٧٢ ، مع المؤتمر الشعبي الفلسطيني ، للرد على مشروع الملك حسين الداعي لانشاء المملكة العربية المتحدة . في ذلك المؤتمر تقرر ما يلي :

١ ــ مشروع للوحدة الوطنية يتضمن برنامجـا سياسيا وتنظيميا اوصى به المؤتمر الشعبي واحاله المجلس الوطني الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للبت به نهائيا .

٢ ــ قرار بزيادة عدد اعضاء المجلس الوطنـي ( بنسبة لم تحدد ) ، على أن توزع هذه الزيادة بالمناصفة بين الاتحادات الشعبية ، والكفـاءات من المستقلين .

٣ ــ قرار بعقد المجلس الوطني الحاديعشر في مدة أقصاها ثلاثة أشهر ( امتدت الى تسعة أشهر ) تكون اثناءها قرارات الوحدة الوطنية قد طبقت .

٤ ــ قرار بانشاء لجنة للمتابعة تراقب تنفيـذ عملية التوحيد .

وعلى اساس هذه القرارات كان مفروضا بالدورة الحادية عشرة هذه أن تكون امتدادا لاعمال الدورة العاشرة الاستثنائية ، وسنحـاول من خـلال استعراض القضايا الاساسية التي اثيرت في الدورة الحادية عشرة ان نستكشف الى أي مدى كانت هذه الدورة بالفعل امتدادا للدورة السابقة وتنفيـذا لقراراتها .

**العضوية :**

عرضت اللجنة التنفيذية على المجلس اقتراحاتهـا بشأن زيادة العضوية فأقرت بمجموعهـا دون اعتراض ، ولم يكن في هذه العضوية ما يلفت النظر الا اسم السيد فؤاد نصار ، الامين العام للحزب الشيوعي الاردني . وبهذه الزيادة الجديدة بلغ عدد أعضاء المجلس الوطني ١٨٠ عضوا . ومع ان توصيات العضوية الجديدة قد أقرت بسـرعة وهدوء ، الا اننا نستطيع ان نسجل بصددها بعض الملاحظات ، أبرزها نقاش حاد دار بين الاتحادات واللجنة التنفيذية ، حول حق الاتحادات في تعيـين ممثليها للمجلس ، اثار هذه المسألة الاتحاد العام لطلاب فلسطين ، اذ كان قد تقدم باسم ممثل له ( الطالب خضر شحاده ) ، ولم تعرض اللجنـة التنفيذية اسمه في قائمتها المقترحة . ويبدو ان اللجنة التنفيذية لم توافـق على ترشيحه لانـه معتقل في مصر بتهمة انشاء تنظيم حزبي في اوساط الطلاب. وحين عرضت المسألة على المجلس الوطني صوت الى جانب ضم الطالب المذكور بأغلبية ٦٢ صوتا ضد ٣٣ ، مكرسا بذلك حق الاتحادات بتعيين مندوبيها دون تدخل من اي جهة . وقد كان لهذا التصويت مغزى سياسي واضح تجـاه الاحداث الطالبية في مصر . كذلك لوحظ في موضوع العضوية غياب كامل اعضاء المجلس الوطني المقيمين فـي الاردن ، بعد ان منعتهم السلطات الاردنية مـن المغادرة . أما المنظمات الفدائية ، فقد لوحـظ ان نسبة التبديل في أسماء اعضائها للمجلس ، كانت أعلى من أي مجلس سابق .